The Role of Economic Reform in attracting Direct Foreign Investment in EYGPT

م.م. محمد سلمان جاسم
كلية أقتصاديات الاعمال– جامعة النهرين

المستخلص

لقد اعتمدت الدول النامية منذ مدة ليس بالقريبة حتى وقتنا الحاضر بشكل كبير على الدول المتقدمة من أجل النهوض بمستويات التنمية ودفع معدلات النمو بالأتجاه الأفضل حيث أخذ هذا الأعتماد العديد من الصور والأشكال متأثراً في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية وهذا الأعتماد يوضح مدى القصور الكبير في مصادر التمويل المحلي مما دعا الدول النامية الى زيادة أعتمادها على مصادر التمويل الخارجي متمثلة في شكل منح واعانات وقروض وأستثمارات أجنبية منتهجة الدول في ذلك الى تطبيق سياسات الأصلاح الأقتصادي سعياً وراء تسريع معدلات النمو الأقتصادي واعادة هيكلة اقتصادها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وفي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ومع تصاعد أزمة المديونية في الدول النامية ومنها مصر وما صاحبها من تعثر في السداد وأهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير من الدول النامية وارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي فقد تعرضت الكثير من الدول النامية الى الضغط من قبل المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لذلك فقد اتجهت مصر ومعظم الدول الى فتح ابوابها امام الأستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجي .

Abstract

Developing countries have depended since long time on the developed countries to increase the levels of development and improving rates of growth direction to the best way where taking this dependence many shapes influenced by the evolution form of international relations and this dependence shows how the great deficiencies in sources of local financing, which called developing countries to increase their reliance on external funding sources, represented in the form of grants, subsidies, loans and foreign investment, pursuing States in that the application of economic reform policies in pursuit of faster economic growth and restructure its economy and achieve economic stability. In the early eighties of the last century and with the escalation of the debt crisis in developing countries, including Egypt and the accompanying of default and shake international confidence in the large number of developing countries and the high cost of external borrowing have been a lot of developing countries to pressure by the international organizations (the International Monetary Fund and the World Bank), so it has tended Egypt and most Countries to open their economic to foreign direct investment as an alternative to external funding sources.

المقدمة :

لقد اعتمدت الدول النامية منذ مدة ليس بالقريبة حتى وقتنا الحاضر بشكل كبير على الدول المتقدمة من أجل النهوض بمستويات التنمية ودفع معدلات النمو بالأتجاه الأفضل حيث أخذ هذا الأعتماد العديد من الصور والأشكال متأثراً في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية وهذا الأعتماد يوضح مدى القصور الكبير في مصادر التمويل المحلي مما دعا الدول النامية الى زيادة أعتمادها على مصادر التمويل الخارجي متمثلة في شكل منح واعانات وقروض وأستثمارات أجنبية منتهجة الدول في ذلك الى تطبيق سياسات الأصلاح الأقتصادي سعياً وراء تسريع معدلات النمو الأقتصادي واعادة هيكلة اقتصادها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وفي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ومع تصاعد أزمة المديونية في الدول النامية ومنها مصر وما صاحبها من تعثر في السداد وأهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير من الدول النامية وارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي فقد تعرضت الكثير من الدول النامية الى الضغط من قبل المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لذلك فقد اتجهت مصر ومعظم الدول الى فتح ابوابها امام الأستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجي .

١-١- الاشكالية :

تعتبر مصر من الدول العربية النامية التي تعاني من تدهور في أدائها الاقتصادي وتزامن ذلك مع الازمة المالية قبل سياسة الاصلاح الاقتصادي وتعثر القطاع العام الذي كان يقود عملية التنمية الاقتصادية وتدهور أداء وحداته مع تراكم المديونية المستحق على وحداته الانتاجية ، وتدهور الاصول الثابتة فضلاً عن تقادمها التكنولوجي .

١-٢- فرضية الدراسة :

أن تجربة الاستثمار الاجنبي في الدول النامية ربما تكون جديدة على الكثير من هذه الدول ومنها مصر بسبب ضعف مقومات نجاح هذا النوع من الاستثمار في هذه الدول ، ولذلك حاول البعض منها الخوض في تجربة الاستثمار الاجنبي من أجل تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي لبلدانها . وهنا نستطيع أن نضع تساؤلات ربما تدور في الاذهان وأهمها ما هو دور الاصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر وتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي التخفيف من حدة التدهور في الأداء الاقتصادي ، وهل نجحت مصر في ذلك .

١-٣ - هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الاصلاحات الاقتصادية في تصحيح مسار الاداء الاقتصادي في مصر وزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعاشي وذلك من خلال ما يلي :

١ – تحليل وضع الاقتصاد المصري بالتالي بيان الاسباب التي وقفت مصر الى الاخذ بالاصلاح الاقتصادي .

٢ – تحليل وتقييم الاجراءات التي أتخذتها مصر بشأن تحسين المناخ لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبيان أثره على الاقتصاد المصري .

المبحث الأول- الأصلاح الأقتصادي والأستثمار الأجنبي

٢-١ : مفهوم الأصلاح الأقتصادي :

تظهر الحاجة الى الأصلاح الأقتصادي نتيجة الأختلالات والتشوهات في أداء المتغيرات الأقتصادية والمتراكمة خلال مدة من الزمن سواء بفضل السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية ، وتنعكس هذه التشوهات على النسب والعلاقات على المستوى الكلي طبقاً لخصائص ونوعية الأقتصاد وبذلك يصبح بحاجة الى تجاوز هذه المرحلة نحو تغيير الخط العام لتدفق الطلب والعرض القائمين لأجراء تخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين فاعلية استخدامها [١] . وعلى الرغم من أن التوجه نحو الأصلاح الاقتصادي قد بدأ أساساً في الدول الصناعية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية حيث ان محاولات توفير الموارد التي استلزمتها ظروف ما بعد الحرب وبدء عملية التنمية تطلبتا أجراءات تصحيحية للسياسات الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية أقتصادية ، إلا أن مصلحة الاصلاح الاقتصادي ارتبطت تحديداً بالاشارة الى الاجراءات والاساليب التي أعتمدتها مؤسسات برتن – وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير) في معالجة الاختلالات والتشوهات المزمنة التي يعاني منها الكثير من البلدان النامية والتي تتطلب حزمة من اجراءات الاصلاح الاقتصادي التي تهدف الى إيجاد حالة التوازن الاقتصادي العام من خلال تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وتسريع وتائرها . والاصلاح الاقتصادي هو ذلك الجهد القومي الذي يهدف الى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب فيه ، من خلال تعديل السياسات الاقتصادية واسلوب اتخاذها ، لتوفير الحاجات الاساسية من السلع والخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع وخلق فرص تستوعب الاشخاص في السوق ، فضلاً عن تحقيق التوازن بين نفقات الدولة وإيراداتها للسيطرة على التضخم[٢] . أو أنه (حزمة السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف بضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي بإعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات ، فضلاً عن اعتماد سياسات تهدف الى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشويهات الاسعار ، وتعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الادارية وبالتالي إستعادة التوازن المالي داخلياً وخارجياً والحد من الضغوط التضخمية وإزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات وإستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب اجراءات لضمان النمو القابل للاستمرار بتخفيض البطالة،فضلاً عن سياسات الاستقرار والاصلاحات التي تهدف الى تحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل)[٣] .

ويعرف الاصلاح الاقتصادي أيضاً بأنه جملة من السياسات الاقتصادية والمالية التي تهدف الى معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي داخلياً وخارجياً والوصول الى معدلات نمو عالية مع تحقيق الاستقرار

---

[١] () د. محمد عبد الشفيع عيسى ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاص بالتخطيط الجزائر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧٥-٢٧٦.

[٢] () مفلح محمد عقيل ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، الاردن نموذجاً ، مجلة البنوك في الاردن، العدد العاشر ، المجلد ١٧ ، ١٩٩٨ ، ص١٦

[٣] د. إكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٢، ص١٦-١٧

الاقتصادي ويشمل الاصلاح الاقتصادي الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الكلي على سواء[٤]. ان الاصلاح الاقتصادي يمكن ان يتم بمساعدة صندوق النقد الدولي أو من بدونها ولكن لجوء دولة ما الى الصندوق عندما يصل أقتصادها الى حالة من نضوب الموارد ، فهي أما ان تختار اللجوء مباشرتاً الى صندوق النقد الدولي أو الاقتراض من الدول أو المؤسسات المالية الخاصة والتي كان لديها شروط سياسية وأقتصادية لا تختلف عن تلك الشروط الواردة في وصفات صندوق النقد الدولي[٥] . ان سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها مؤسسات برتين– وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تهدف في جوهرها الى تطبيق اللامركزية الاقتصادية من الداخل (داخل اقتصادات البلدان النامية) من خلال الاعتماد على آليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وتعتمد حزمة أجراءات الاصلاح الاقتصادي في أساسها الى آراء وأفكار المدرسة النيوكلاسيكية NEW (CLASSIC) التي تهدف الى تحقيق التوازن العام في الاقتصاد في أطار أستحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي سواء في ذلك الجانب المرتبط بالجهاز الانتاجي أو على مستوى الاقتصاد ككل . مما سبق يتضح أن الاصلاح الاقتصادي مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى تصحيح المسار الاقتصادي ، من خلال التوازنات الاقتصادية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي للمجتمع .

٢–٢: مفهوم الاستثمار الاجنبي :

تعرف الاستثمارات بعملية بناء الاصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي ويؤدي الانفاق الاستثماري الى زيادة القدرات الانتاجية للبلاد ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة . وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة الى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية وزيادة التشابك والترابط فيما بين هذه القطاعات بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الانتاج ودفع عملية التنمية الى الامام بصورة متواصلة ومتناوبة . والاستثمار هو الانفاق على الاضافات الجديدة الى السلع الانتاجية بأنواعها ، كالمواد الاولية والمكائن والالات والمعامل ، ودور السكن والمخزن من السلع وغيرها مما يشكل جزءاً من الثروة الوطنية وبالتالي فانه يمثل الاضافات الصافية الى خزين رأس المال الحقيقي في البلاد[٦].

ويقسم الاستثمار الى ثلاثة أنواع هي :–

أ– الاستثمار العام .

ب– الاستثمار الاجنبي .

ت– الاستثمار الخارجي (الاجنبي) .

---

[٤] د.محمد شريف بشير ، صندوق النقد الدولي والدول النامية الوصفة العلاجية برامج اجبارية ، ٢٠٠١ ، ص١.

[٥] د.محمود خالد المسافر ، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا إجتثاث الفقر في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ،بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ،ص٢٠٢ .

[٦] د.زياد رمضان ، مباديء الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ، الاردن ، ٢٠٠٧ ،ص١١.

ينطوي مفهوم الاستثمار الاجنبي (Foreign Investment) تأريخياً على تصدير رأس المال من بلد ويسمى البلد المصدر أو البلد الأم (Home Conntry) الى بلد اَخر يسمى البلد المستورد أو المضيف (Host Conntry) حيث يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة .أن كل أستثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر يعد أستثماراً أجنبياً للبلد المستثمر فيها وعلى الرغم من ذلك يوجد اتفاق عام حول مفهوم الاستثمار الاجنبي وان كانت الادبيات الاقتصادية تتلاقى في التفريق بين نوعين من الاستثمار الاجنبي وهما الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر .

١ – الاستثمار الاجنبي المباشر :

يعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين شركة في البلد الأم (البلد التي تنتمي ألية الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة أنتاجية في بلد اَخر البلد المضيف المستقبل الاستثمار[٧] .

وتعرف منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاستثمار الاجنبي المباشر بأنه أي نشاط أستثماري مستقر في بلد معين (البلد الأم) الذي يحصل أو يملك أوصولا في بلد اَخر (البلد المضيف) وذلك بقصد ادارته[٨] . ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه توظيفات أموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة فانه أستثمار طويل الاجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة المستثمر المقيم في اقتصاد بلد ما (البلد الأم) على مشروع مقام في اقتصاد اَخر (البلد المضيف)[٩]. ويتضح من التعاريف السابقة أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو أستثمار حقيقي طويل الاجل في أصول أنتاجية وأن هذا النوع من الاستثمار يقوم به شخص طبيعي أو معنوي (شركة مثلاً) يقيم في بلد ويستثمر أمواله في بلد اَخر ويعني ضمناً أن المستثمر الاجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على ادارة المشروع المقام في بلد اَخر غير بلده الأم والذي يجب ان يتميز بأستقراره السياسي وعدم تعرضه الى أزمات أقتصادية من أجل نجاح سعيه وتحقيق هدفه الاساسي المتمثل في تحقيق أقصى الارباح والعوائد . ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر من التحويلات المالية التي لاتمثل عبء مديونية لانه لايمثل أقتراضاً وأن معظم الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي يتم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات (عابرة القوميات) لانه الشركة منها مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة أو شركة أجنبية تابعة أو أكثر وتقوم في الاستثمار في أنتاجية أو مبيعات أو انتاج أو تشغيل الفروع والتسهيلات الاجنبية وتعود أهمية الشركات الى امتلاكها لاحتياطيات مالية كبيرة ومتزايدة تجعلها دائماً بحلجة الى استثمار مستمر ، فضلاً عن أمتلاكها

---

(٧) د. علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الاجنبي ، تعاريف وقضايا سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ،العدد ٣١ ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٤ ، ص٤ .

(٨) د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ،ص١٤–١٥ .
وكذلك ، د. علي حاتم القريشي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الضياء للطباعة ، النجف الاشرف ، ٢٠١٤ ، ص١٠٥ .

(٩) د. سرمد كوكب الجميل ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، جامعة الموصل ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة فرع الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٤ .

قدرات تنظيمية مادية وتقنية فضلاً عن أمتلاكها معرفة خاصة بالاسواق وأحتكارها للتكنولوجيا ، وسهولة حصولها على التمويل اللازم لذلك فأن معظم الاستثمار الاجنبي المباشر يتم من قبل هذه الشركات(١٠) .

٢ – الاستثمار الاجنبي غير المباشر :

هذا النوع من الاستثمار هو استثمار قصيرالأجل يمتد لأسابيع أو أشهر ، يتم في الاسهم والسندات الخاصة أو الحكومية والعملة الوطنية في البلد المضيف بقصد المضاربة وتحقيق الارباح عن طريق الاستفادة من الفرق في الاسعار ويتم من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسين (Institutional Investors) مثل (صندوق التقاعد ، وشركات التأمين أو من قبل الافراد)(١١).

ويتضح من تحديد المفهوم أعلاه أن الاستثمار الاجنبي غير المباشر لايتم في أصول أنتاجية حقيقية كالصناعة أو الزراعة ، بل يوفر المستثمرين رأس المال النقدي من خلال شراء حصص سركة (أسهم أو سندات) من دون أن يكون لهم الحق في أدارتها وتتم هذه المعاملات في أسواق الاوراق المالية بهدف الارباح السريعة عن طريق المضاربة في تلك الاسواق ولذلك فأنه سريع الانسحاب أي الانتقال من سوق الى اَخر حسب الاسواق التي تحقق ربحاً أكثر وسريع الاستجابة والتغير مع الظروف والبيئة السياسية والاقتصادية . وهنا يمكن القول أن أسواق رأس المال (البورصات) التي يتم الاستثمار فيها سلاح ذو حدين(١٢).

الاول يتمثل في توفير رأس المال اللازم لعملية التنمية عن طريق تسهيل انتقال رؤوس الاموال وهو بذلك يمثل عنصراً من عناصر تشجيع وجذب الاستثمارت .

أما **الثاني** يتمثل بكونه سلاحاً يفتك بعملية التنمية من خلال عمليات المضاربة في ظل ظروف أنفتاح أسواق رأس المال بعضها على بعض وفي غياب الرقابة والقيود الحكومية على هذه الاسواق وعلى أنتقال الاموال فيما بينها .

المبحث الثاني / نظرة عامة على الاقتصاد المصري

٣–١: مرحلة ما قبل الاصلاح الاقتصادي :

أن قيام ثورة تموز/يوليو عام ١٩٥٢ ، أعطت مرحلة جديدة في التأريخ المصري المعاصر وشملت عدة جوانب سياسية وأجتماعية وقانونية واقتصادية ...الخ ، وبغض النظر عن الجوانب الاخرى وبالتركيز على النواحي الاقتصادية ، فقد تميزت هذه المرحلة بتأميم كل المشاريع الصناعية والتجارية والمالية وبغض النظر عن ملكيتها سواء كانت لمصريين أم اجانب . وقد كانت السياسة الاقتصادية في بداية مرحلة الثورة تعتمد على تشجيع رأس المال الخاص لتطوير أنشطة الاقتصاد المختلفة وأستمرار القطاع الخاص في سيطرته على ما يقرب من ٩٥% من حجم الاقتصاد الوطني(١٣) . ولكن مع أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦ ، بدأت الحكومة سلسلة من

(١٠) د. جليلة عبد اللطيف علي ، امكانات تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشرفي البلدان النامية مع أشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١١٤ .
وكذلك ، د. علي حاتم القريشي ، مصدر سابق ، ص١٠٩ .
(١١) د. هناء عبد الغفار ، مصدر سابق ، ص١١٧ .
(١٢) د. علي حاتم القريشي ، مصدر سابق ، ص١١٧ .
(١٣) د. فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٧ .

التدخلات في الجوانب الاقتصادية المختلفة مما أدى الى تحجيم دور القطاع الخاص بشكل تدريجي ، ومع تغير الايدلوجية السائدة في ذلك الوقت والتحول نحو التخطيط المركزي (الاتجاه الاشتراكي) حيث كانت المدة الممتدة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٥ فترة تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، حيث بدأت الدولة بتأميم كل ما هو مصري أو أجنبي ويضطلع بنشاط اقتصادي أو تجاري أو صناعي أو مالي وذلك منذ عام ١٩٦١ ، أذ أخذ القطاع العام على عاتقه الدور الرائد في الاقتصاد وتركز عنده معظم الانشطة الاقتصادية والاستثمارية وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك أصبحت الدولة هي المالك الوحيد لمؤسسات الاعمال . ونتيجة لتوجه الدولة نحو أقتصاد التخطيط المركزي وهيمنتها بالكامل على جميع الانشطة الاقتصادية ، وقد أستمرت سيطرة الدولة متمثلة بالقطاع العام حتى عام ١٩٧٤ ، حيث تبنت الحكومة سياسة جديدة لادارة الاقتصاد تعرف بسياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) . وهناك العديد من الاسباب التي دفعت الحكومة المصرية الى تغيير نهجها في أدارة الاقتصاد منها[١٤] :-

١ – عدم كفاءة أو ربحية شركات القطاع العام نظراً لخضوعها للعديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي جعلتها متخمة بالبطالة المقنعة مما أثر على أدائها .

٢ – خسارة مصر لمصدرين رئيسيين من مصادر النقد الاجنبي بسبب حرب عام ١٩٦٧ هما عوائد قناة السويس وعوائد البترول المستخرج من شبه جزيرة سيناء التي تم أحتلالها .

٣ – زيادة النفقات العسكرية بعد هزيمة ١٩٦٧ وتوجيه جانب كبير من طاقات الدولة أستعداداً للحرب التي تمت في عام ١٩٧٣ .

٤ – زيادة كلفة الدعم الحكومي بشكل كبير نظراً الى الزيادة السكانية وأستخدام الحكومة سعر صرف رسمي غير واقعي للعملة المحلية .

٥ – هبوط نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٨% في العام الاخير من الخطة الخمسية (١٩٦٠/١٩٦١ – ١٩٦٤/١٩٦٥) الى ١٢% عام ١٩٧٢ ، وتراجعت نسبة الادخار المحلي من ١٤% الى ٧% فقط خلال نفس المدة . وعلى الرغم من الدفعة القوية للتصنيع آنذاك الا أن نمو الصناعة قد هبط الى ٥% عان ١٩٧١ والى ٣% عان ١٩٧٣ ، مع ملاحظة أن الصناعات التي أنشئت صناعات كثيفة رأس المال ، وكان المكون الاجنبي فيها مرتفعاً للغاية والقيمة المضافة لها ضئيلة للغاية ، إضافة الى العديد من الصعوبات والازمات في النقد الاجنبي فضلاً عن زيادة البطالة . مما سبق فقد شهد عام ١٩٧٤ بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي وظهور العديد من القوانين لتشجيع القطاع الخاص بهدف تحديث الاقتصاد المصري وتحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الاجمالي ، وحيث أن تحقيق ذلك يتطلب توافر موارد مالية وفنية تفوق ما تمتلكه مصر . عملت الحكومة المصرية على تشجيع الاستثمار الاجنبي وإعطاء أولوية خاصة ، حيث تم اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي نص على منح حوافز استثمارية مثل اعطاء ضمانات للمستثمرين بعدم التأميم ، أو أعفاء

(١٤) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٧٢-٧٣ .

ضريبي يضاف الى ذلك ازالة بعض الرسوم على الواردات التي تدخل في عملية الانتاج[١٥] . وكان من المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات الى تمويل العديد من الانشطة الصناعية التي تعتمد أساساً على المواد الخام المحلية لغرض تلبية العرض الداخلي وتصدير الفائض الى الخارج للحصول على موارد من العملة الاجنبية ، يضاف الى ذلك تشغيل اليد العاملة وتقليل حجم البطالة ، ولكن معظم هذه الاهداف لمم تتحقق خلال تلك المدة . وعلى الرغم من ان الاقتصاد المصري تمتع بدرجة نمو عالية خلال السنوات الاولى من حقبة الثمانينيات ، الا انه في الوقت نفسه أصبح معتمداً على المعونات والمساعدات الاجنبية ، وفي نفس الوقت ايضاً فان مصادر الدخل الاخرى مثل صادرات البترول ، وعوائد قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج ، لم تكن كافية لتغطية قيمة الاستيرادات المرتفعة والمتمثلة في السلع الاستهلاكية ومواد الانتاج ، واضافة الى ذلك فان البنية التحتية كانت بحاجة ماسة لمزيد من الاستثمارات الضخمة لتحديثها وتطويرها . مع تبني الحكومة سياسة الباب المفتوح وتشجيعها الاستثمار الخاص،وارتفاع اسعار البترول، ادى هذا الى حدوث زيادة كبيرة في معدلات النمو وصلت الى ٩,٥% و ٧,٤% خلال الفترتين من (١٩٧٥- ١٩٧٩) و (١٩٨٠- ١٩٨٤) على التوالي، علماً بأن مصر كانت قد وضعت خططاً محسنة موزعة على النحو التالي[١٦] .

- الخطة الخمسية الاولى ٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧ .
- الخطة الخمسية الثانية ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١/ ١٩٩٢ .
- الخطة الخمسية الثالثة ٩٢ / ١٩٩٣ - ٩٦/ ١٩٩٧ .
- الخطة الخمسية الرابعة ٩٧/ ١٩٩٨ -٢٠٠١/٢٠٠٢.

إتضح من خلال تنفيذ الخطتين الخمسيتين الاولى و الثانية أن هناك العديد من العوامل التي لم تعط الوزن الملائم لها عند أعداد إستراتيجية طويلة المدى ١٩٨٢/٨٢- ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، مما أثرسلباً على تنفيذ الخطة العامة للدولة وأوجب اتخاذ أجراءات اضافية اطلق عليها سياسة الاصلاح الاقتصادي التي استهدفت تحريرالاقتصاد المصري من العوامل المكبلة لنموه من اجل العمل على انطلاقه بمعدلات أسرع من معدلات التنفيذ الفعلية التي شهدتها المدة ١٩٨٣/٨٢-٨٩/ ١٩٩٠ ، وتمثلت تلك العوامل بما يلي[١٧].

١- محدودية مساهمة القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الانتاجية المتوسطة للفدان لاهم المحاصيل الزراعية .

٢- شيوع ظاهرة الطاقات العاطلة في قطاع الصناعة التي قدرت نسبتها الى اجمالي الطاقة الصناعية في مصر عام ١٩٨٨ بواقع ٤٠%.

٣- التدخل في تحديد اسعار العديد من السلع و الخدمات مراعاة لاعتبارات اجتماعية .

---

(١٥) آراس حسين محمود ، الانفتاح الاقتصادي وإنعكاساته على أقتصاديات البلدان النامية مع التأكيد على التجربة المصرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٧٤-١٧٥ .

(١٦) معهد التخطيط القومي ، بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيري في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٣ ، مصر ، ١٩٩٨ ، ص٥ .

(١٧) المصدر أعلاه ، ص٦ .

٤- توجية الجانب الاكبر من الجهد الاستثماري لاعمال الاحلال و التجديد و بخاصة في مرافق البنية الاساسية من دون استهداف توسيع شبكات هذه البنية بما يتيح الاسس الملائمة لزيادة النشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة .

٥- زيادة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة و نسبتة الى الناتج المحلي الاجمالي مقوماً بأسعار السوق الجارية ، مع اللجوء الى مصادر تضخمية لتمويل هذا العجز.

٦- وجود ندرة شديدة في النقد الاجنبي المتاح لدى الجهاز المصرفي و تسرب جانب كبير من الموارد القومية من هذا النقد الى السوق السوداء بما أفقد الادارة الاقتصادية القدرة على توجيهها الى الاستخدمات المثلى .

٣-٢ : مرحلة الاصلاح الاقتصادي :

أن المشاكل التي واجهت الاقتصاد المصري بعد أنهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ، يضاف الى ذلك تراكم العديد من المشاكل الهيكلية الاخرى دفعت مصر لتبني برنامج اقتصادي طموح وشامل لمعالجة الاختلالات في هيكلها الاقتصادي ، تقسمت الاجراءات التي أستهدفها هذا البرنامج على قسمين هما الاصلاح الوظيفي والاصلاح الهيكلي ، حيث يرتبط القسم الاول من هذه الاجراءات بالغاء القيود الادارية على حركة الاقتصاد المصري ، من أجل تفعيل آلية السوق لتمارس دورها في تعبئة وتوظيف الموارد المتاحة طبقاً لآليات قانون العرض والطلب . وتمثلت أهم هذه الاجراءات التي أتخذت في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي فيما يلي[١٨].

١ – إنشاء السوق المصرفية للنقد الاجنبي في شباط/فبراير ١٩٨٨ من أجل الوصول الى القيمة الحقيقية للجنيه المصري مقابل العملات الاخرى ، حتى تستخدم هذه القيمة في المعاملات الممولة بالعملات الاجنبية وهي المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي .

٢ – تحرير أسعار العديد من السلع والخدمات وبخاصة السلع الزراعية مع ألغاء أسلوب التوريد الجبري لبعض المحاصيل مثل قصب السكر والقمح ، مما أوجد حافزاً لدى المزارع وبخاصة أصحاب الملكيات الصغيرة لتنويع التركيب المحصولي والاهتمام بالمحاصيل النقدية وبخاصة التصديرية منها .

٣ – صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الاعمال الذي نقل تبعية معظم الوحدات الاقتصادية العامة من هيئات وشركات الى وزارة أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ، أوكل اليها مسؤولية أدارة هذه الاموال العامة على أسس أقتصادية سليمة من أجل رفع كفاءة الاداء لهذه الوحدات وزيادة الفائض المحقق منها الذي يعد أحد المصادر التمويلية للاقتصاد المصري . مع ترك القليل من الوحدات العامة في ظل القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ وهي الوحدات التي يتسم نشاطها بالطابع السيادي ، من أجل أستمرار الدولة بتقديم بعض السلع بأسعار مدعومة يرعى فيها البعد الاجتماعي .

٤ – دعم دور القطاع الخاص في عملية النمو وعدة قائدالًعملية التنمية سواء كان هذا القطاع مصرياً أم أموالاً مشتركة أم أجنبياً .

---

(١٨) معهد التخطيط القومي ، مصدر سابق ، ص٧-٩ .

٥ – أصدار القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال في مصر من أجل دفع دور البورصة في توجيه الأموال المتاحة للاستثمار الخاص ، وقد استحدث هذا القانون انشاء شركات تتولى تنظيم العمل بالبورصة مثل شركات السمسرة وحفظ الاوراق المالية ورأس المال المخاطر والتمويل والتأجير وغير ذلك من الشركات الضرورية واللازمة من أجل أن تمارس بورصة الاوراق المالية دورها الاقتصادي . وقبل تناول أهم ماتضمنه برنامج الاصلاح الاقتصادي ونتائجه في مصر ، فأنه يمكن التعرف على واقع الاقتصاد المصري عام ١٩٩١ الذي تم فيه إقرار برنامج الاصلاح[١٩] .

أ – إجمالي المديونية الخارجية وصلت الى حوالي ٤٩ مليار دولار .

ب– نسبة الدين الخارجي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بلغت ما يقرب من ١٥٠% .

ج – عجز الموازنة وصل الى ما يزيد على ٢٠% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

د – معدل التضخم يزيد على ٢٠% .

هـ – معدل فائدة حقيقي سالب تقريباً (٦%)* .

و – قدرة الاحتياطي من النقد الاجنبي على تغطة واردات مصر بلغت ثلاثة أسابيع فقط .

وفقاً لما تقدم فأن الحكومة المصرية أتفقت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برنامج أصلاحات واسعة وشاملة في نظامها الاقتصادي شمل الفقرات التالية[٢٠] .

١ – الخطوات الاساسية التي تبنتها مصر في بداية مرحلة الاصلاح الاقتصادي :

أ– تقليص حجم القطاع العام من خلال الخصخصة .

ب– إزالة معظم الحواجز الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الاستيرادات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات .

ج – رفع القيود المفروضة على الاسعار .

د – رفع اسعار الوقود والكهرباء والمواصلات وجعل أسعارها تتماشى مع أسعارها الحقيقية .

هـ – تخفيض المعونات لدعم السلع والخدمات وتقديمها الى الفئات المحتاجة فقط.

و – تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع المالي من خلال إزالة الاجراءات الروتينية التي تعترض عملية الاستثمار .

يضاف الى ذلك أن الحكومة المصرية إتخذت عدة إجراءات فورية تمثلت فيما يلي[٢١] :

(١) – إزالة القيود عن أسعار الفائدة .

(٢) – تحرير سعر الصرف الاجنبي .

(٣) – فرض ضريبة على المبيعات .

---

(١٩) آراس حسين محمود ، مصدر سابق ، ص١٨٦ .

(٢٠) أشرف شمس الدين ، تقييم برنامج الخصخصة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، الامم المتحدة ، نيويورك ،١٩٩٥،ص٤٨.

(٢١) المصدر أعلاه ، ص١٨٧ .

*الاشارة تعني القيمة سالبة .

٢ – النتائج التي حققها برنامج الاصلاح الاقتصادي :

وقد كان من الطبيعي أن تكون هناك نتائج لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر وذلك على النحو التالي[٢٢] .

أ – الدين الخارجي : ان اجمالي الدين الخارجي انخفض بشكل كبير من ٤٩,٢ مليار عامي ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٢٦,١ عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ ويرجع هذا الانخفاض الى اطفاء العديد من الدول المقرضة عن مصر جزءً كبيراً من ديونها الذي بلغ حوالي ٢٤ مليار دولار ، والذي كان نتيجة لوقوف مصر مع دول التحالف في عدوانها على العراق في حرب الخليج الثانية في كانون الثاني ١٩٩١ .

ب – سعر الفائدة : ان سعر الفائدة الحقيقي كان سالباً حيث بلغ (٦%)* في المدة ١٩٩٠/١٩٩١ ، وذلك لان معدلات التضخم كانت تفوق معدلات الفائدة الاسمية ، ولعلاج هذه الازمة فانه مع بداية عام ١٩٩١ تم تحرير اسعار الفائدة وإزالة القيود الرسمية على ارتفاعها وجعلها تحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق ، من اجل الوصول الى سعر فائدة حقيقي موجب يؤدي الى تظييق الفجوة بين اسعار الفائدة ومعدلات التضخم . وكنتيجة طبيعية لارتفاع اسعار الفائدة الاسمية ومع انخفاض معدل التضخم ادى الى وجود سعر فائدة موجب إذ بلغ ٦,٥٠% في المدة ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

ج – معدل التضخم : كما أشرنا سابقاً فأن مصر تميزت خلال فترة ما قبل الاصلاح الاقتصادي بوجود معدل تضخم مرتفع زاد على ٢٠% وقد أولت الحكومة هذه المسألة أهتماماً خاصاً من أجل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة والتي تتطلب أحد أمرين هما تقليص حجم الطلب على السلع والخدمات أو زيادة المعروض من السلع والخدمات ، وحيث أن الامر الثاني يتطلب حجماً هائلاً من الاستثمارات ولايمكن تحقيقه في الاجل القصير ، فأن الحكومة اتجهت للحل الاول والمتمثل في تقليص حجم الطلب على السلع والخدمات ، فقد عمدت الحكومة المصرية على أمتصاص السيولة من السوق وذلك باستحداث أدوات مالية متمثلة في أذون الخزانة قصيرة الاجل في بداية العام ١٩٩١ مع أتباع سياسة نقدية متسقة مع السياسة المالية وبالشكل الذي يضبط التوسع النقدي[٢٣] ، الامر الذي أدى الى خفض التضخم من ٢١,٢ في المدة ١٩٩١/١٩٩٢ حتى وصل الى ٢,٥٠ في المدة ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، كما أنها أدت الى أمتصاص السيولة وإنخفاض معدل زيادتها من ٢٧% في العام ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٨,٧% في عام ١٩٩٧/١٩٩٨[٢٤] ، يضاف الى ذلك الانخفاض الشديد في عجز الموازنة مع وجود ثبات في أسعار الصرف أدى الى تقليل الضغوط التضخمية .

د – عجز الموازنة : وكنتيجة لاتباع السياسة الاقتصادية الجديدة تم تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة ، حيث أنخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٨,٢ عام ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٤,٥ فقط في

([٢٢]) معهد التخطيط القومي ، مصدر سابق ، ص٩–١٢ .

([٢٣]) د. منى قاسم ، الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر،العدد ١ ، ١٩٩٨ ، ص٤١–٥٧ .

*القيمة سالبة .

([٢٤]) البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٥٦ ، العدد ٣ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٩ .

عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وان هذا الانخفاض من العجز الكلي للموازنة قد تحقق من خلال زيادة العوائد من ناحية مع خفض وترشيد النفقات من ناحية اخرى . حيث حدثت زيادة ملموسة في عوائد قناة السويس وصادرات البترول وكذلك من الضرائب على التجارة الدولية ، كما ان استحداث الضريبة على المبيعات في عام ١٩٩١ ساهم بشكل واضح في زيادة عوائد الدولة وعلى الصعيد الاخر تمكنت الدولة من خفض نفقاتها بما يعادل ٧,٥ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

هـ – معدل النمو ومتوسط دخل الفرد : ان الهدف الاسمى لكل برنامج اقتصادي زيادة معدلات النمو ورفع مستوى دخل الافراد وتحسن ظروفهم المعاشية ، وخلق فرص عمل جديدة مع تقليل نسبة الفقر في المجتمع .

ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد شهد انخفاظاً شديداً مع بداية فترة الاصلاح الاقتصادي وبخاصة في السنتين الاوليتين ، حيث بلغ معدل النمو ١,٩% و ٢,٥% على التوالي في حين كان هذا المعدل ٣,٦% في العام السابق لهما ، ان معدل النمو قد أرتفع بشكل كبير حتى وصل في عامي ١٩٩٨/١٩٩٧ و ١٩٩٩/١٩٩٨ الى نسبة ٥,٧% و ٦% على التوالي . ضاف الى ذلك وجود معدل نمو متواصل مع انخفاض معدل التضخم وانخفاض معدلات النمو في الولادات ، حيث انخفض معدل النمو في الزيادة السكانية من ٢,٧% في عام ١٩٩١/١٩٩٠ الى ما يقرب من ٢% فقط عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ ، فان ذلك ساعد على زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي من ١٨٦٩ جنيه مصري في عام ١٩٩١/١٩٩٠ الى ٢٣٣٧ جنيه مصري في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ولكن رغم ذلك لازالت مصر تدرج ضمن قائمة الدول المنخفضة الدخل .

المبحث الثالث / سياسة استهداف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

٤–١ : مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر :

يمكن تعريف سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر " بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب انواع معينة من الاستثمار الاجنبي المباشر بدلاً من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل عام ، وذلك لتحقيق أهداف أقتصادية محددة (مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات والانتاج لاحلاله محل الواردات ، توفيرها فرص العمل وتحسين المستوى التكنولوجي والفن الانتاجي) وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الاخرى " . وتتطلب نجاح سياسة الاستهداف أن تكون الاستراتيجية العامة للتنمية في الدول المضيفة متضمنة لسياسة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، هذا ما دفع العديد من الدول الى تطبيق سياسة جذب الاستثمار ، وذلك من خلال إنشاء وكالات لترويج الاستثمار (IPA) Investment Promotion Agency من أجل تحديد القطاعات المستهدف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اليها .

والشكل (١) يوضح المكونات الاساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر[٢٥] .

([٢٥]) د. طارق نوير ، سياسة استهداف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والاهداف الانمائية للدول النامية ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، ١٨–٢١ ديسمبر ٢٠٠٥ ، ص٣ .

الشكل (١)

المكونات الاساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر

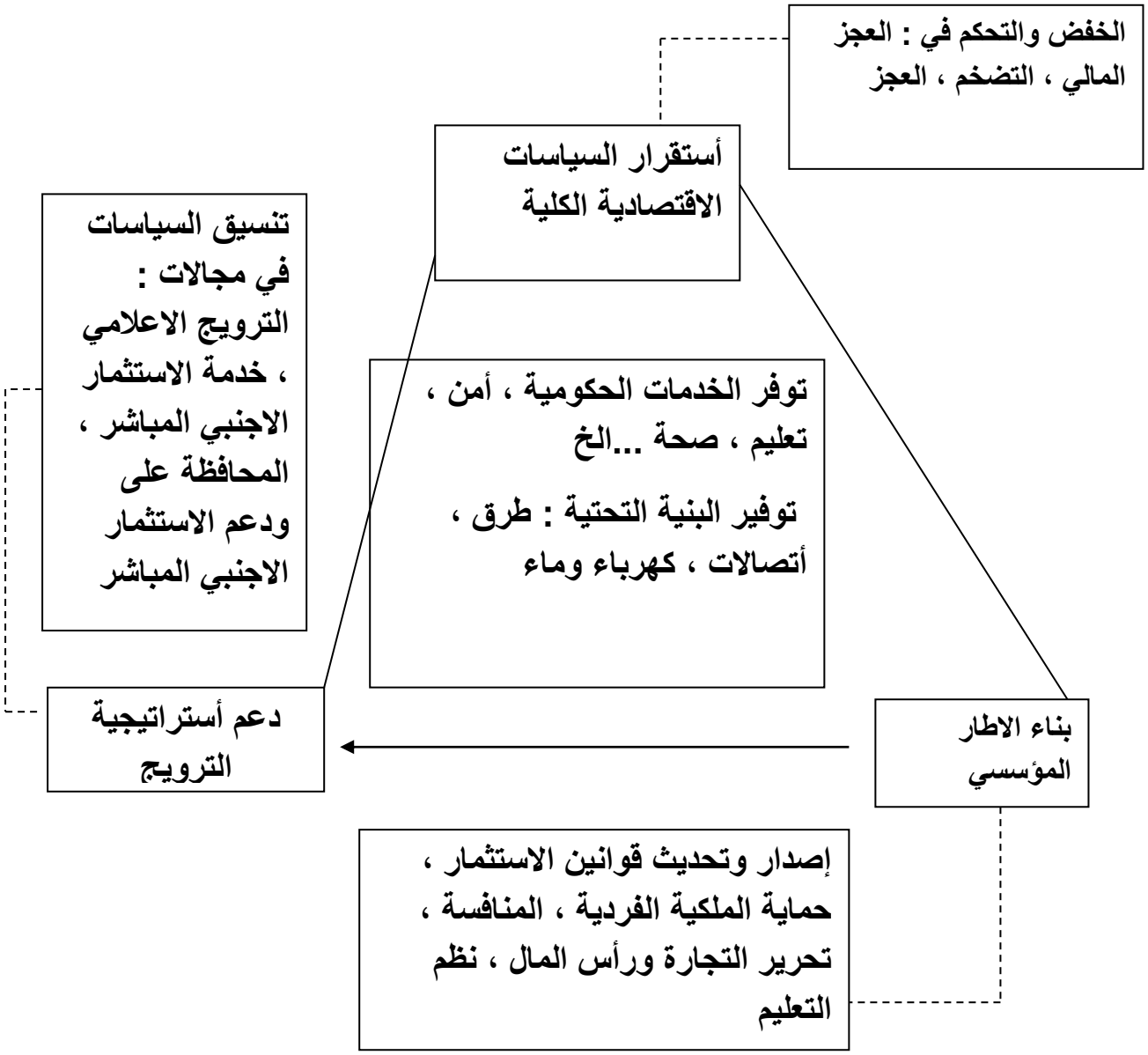

المصدر :الاسكوا ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سياسات جذب الاستثمار الاجنبي ولبيني في منطقة الاسكوا ، تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالة الاردن والبحرين واليمن ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص٢٣ .

٤-٢ : أهمية تطبيق سياسة أستهداف الأستثمار الأجنبي المباشر :

تتمثل أهمية تبني سياسة الاستهداف في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاسباب التالية[٢٦] .

١ – تحقيق الاهداف الاستراتيجية للدول المضيفة : حيث تساهم سياسة الاستهداف في تحقيق الاهداف الإنمائية للدول المضيفة ، مثل (تخفيض معدلات البطالة ، زيادة فرص العمل ، نقل التكنولوجيا ، تنمية الصادرات) ، يضاف الى ذلك دعم وتحسين تنافسية الصناعة المحلية ، وغيرها من الجالات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية .

٢ – زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم : إذ أن زيادة حدة المنافسة في الاسواق العالمية ، في ظل الاقتصاد العالمي الجديد ، يتطلب أن تتخصص الدول في المجالات والانشطة الاقتصادية التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية ، أي أنه على الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر أن تركز على الانواع التي تحقق لها نفاذ اللا الاسواق العالمية .

٣ – تنافسية التكلفة : حيث أن تكاليف تبني سياسة الاستهداف تكون أقل مقارنة بتكاليف السياسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة عامة ، ذلك لان في سياسة الاستهداف يتم قصر منح الحوافز المالية والضريبية على الانشطة الاقتصادية المستهدفة فقط دون منح مثل تلك الحوافز الى جميع المجالات التي يتم الاستثمار فيها ، وبالتالي تكون تكاليف تبني سياسة الاستهداف أقل مما لو قامت الدولة المضيفة في منح الحوافز لجميع مجالات الاستثمار ، حيث أن الاعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة والمشاركة في المعارض الدولية يكون غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية عندما لاتكون هناك سياسة أستهداف لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات معينة .

٤-٣: آليات تطبيق سياسة الا ستهداف على القطاعات التصديرية :

لتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات معينة هناك بعض الآليات والخطوات التي يجب القيام بها وهي كالتالي[٢٧] .

١ – تحديد الميزة التنافسية للدولة :

يتمثل هذا الهدف في تحديد المزايا النسبية التنافسية للدولة المضيفة وقطاعاتها ونشاطاتها المختلفة ، حيث أن قوة أو ضعف سياسة الاستهداف في الدولة المضيفة يعتمد على التحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة ، ذلك لانه يساعد على التأكد من أن العائد المتوقع من سياسة الاستهداف يكون أكبر من التكاليف والجهود التي تتطلبها عملية الاستهداف هذا من جانب ، ومن جانب اخر فأن هذا التحديد يؤدي الى تجنب المخاطر التي تنجم عن الترويج للاستثمار في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة نسبية مقارنة بالدول الاخرى .

كما أن الميزة التنافسية للدولة المضيفة يساعد على اجراء تغييرات مطلوبة من أجل تحسين المناخ الاستثماري فيها ، فاذا كان هدف الدولة استهداف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من زيادة صادراتها فأن ذلك يتطلب تقويم

([٢٦]) د. طارق نوير ، مصدر سابق ، ص١٠ .

([٢٧]) د. حاتم القرنشاوي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي : عوامل الجذب ومعوقات النمو ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، ١٨-٢١ ديسمبر ،٢٠٠٥ ، ص٦ .

مدى قدرة الدولة على الانتاج بغرض التصدير ، وذلك من خلال تحليل هيكل الصادرات والواردات من أجل تحديد الصناعات والمجالات التي تتمتع بها الدولة المضيفة بميزة نسبية عن الدول الاخرى ، ومن ثم القيام بتحليل هيكل الصناعة (معدل نمو الصناعات المختلفة ، عدد الشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة) وذلك لتحديد مدى ملائمة هيكل الصادرات والواردات مع الهيكل الانتاجي الفعلي للدولة المضيفة وحجم الطاقات غير المستغلة والشركات المحلية التي تقوم فعلاً بالتصدير . يضاف الى ذلك تحديد الدول الاخرى التي تنافس الدولة في انتاج السلع التي سيتم التوسع في أنتاجها وتصديرها ، مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات في الاسواق العالمية ، وذلك لان أي ركود أو تباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي تؤثر سلباً على القرار الاستثماري للشركات الاجنبية . ولتحديد الميزة التنافسية والنسبية للدولة تستخدم الدول عدد من المؤشرات والادوات التي طورها مركز التجارة الدولي من أجل تحديد الصناعات والاسواق المستهدفة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الموجهه للتصدير . ومن هذه المؤشرات مؤشر أداء الاقتصاد الذي يساعد في تقويم الاداء الاقتصادي للدولة من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة وترتيب الصناعات المكونة للهيكل الانتاجي للدولة ، وبالتالي تحديد أهم الصناعات في الدولة والتي تسمى الصناعات القائدة (Champion in Dustries) وهي الصناعات التي حققت أكبر معدل نمو على مستوى الدولة[٢٨] . وذلك من أجل استهداف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى هذه القطاعات التي تكون أكثر فاعلية من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى القطاعات الاخرى ، حيث أن عملية الاستهداف لاتتضمن استهداف قطاعات معينة فقط ، بل تتضمن استهداف صناعات معينة داخل هذه القطاعات

وهناك ايضاً ما يعرف بخريطة الوصول الى الاسواق حيث يتم تحديد الاسواق العالمية للسلع المختلفة وحجم هذه الاسواق والقيود المفروضة عليها بغية تحديد التنافسية التي تتمتع بها الاسواق داخل الدولة . يضاف الى ذلك هناك خريطة أسواق المنتجات المختلفة والتي تحدد الاطراف المشاركة في عملية التجارة سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة ، كما أنها تساعد على تحديد الفرص المقامة في الاسواق وأماكنها اضافة الى تحديد المستوردين والمصدرين لهذه الصناعة داخل الدولة .

٢ – **تحديد المستثمرين المستهدفين :**

تركز هذه المرحلة على تحديد الدول والاسواق التي سوف يتم التركيز عليها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث يعتمد في تحديد هذه الدول والاسواق على العديد من المعايير مثل المعيار الاقتصادي والجغرافي والديموغرافي ، وهنا يمكن توضيح هذه المعايير بالشكل التالي[٢٩] :

أ – المعيار الاقتصادي :

يتم من خلال التركيز على جذب المؤسسات التي تقوم بأنتاج السلع والخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة ، والمتمثلة في الصناعات عالية التكنولوجيا وفي قطاع الخدمات (الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاتصالات) حيث تشير تقارير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الا أن

([٢٨]) د. علي حاتم القريشي ، مصدر سابق ، ص١٨٤ .

([٢٩]) د. حاتم القرنشاوي ، المصدر السابق ، ص٥–٩ .

هذه الصناعات تمثل أهم المؤسسات المستهدفة من قبل الدول المتقدمة ، بمثل هذه الصناعات ومنها (هونج كونج ، ماليزيا ، سنغافوره ، الصين ، كوستريكا) .

ب – المعيار الجغرافي :

وفقاً لهذا المعيار فأن وكالات تشجيع الاستثمار تركز على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من الدول الأهم للشركات متعددة الجنسيات ومثال ذلك (ايرلندا) حيث تركز وكالات ترويج الاستثمار فيها على جذب الاستثمار الامريكي .

يضاف الى ذلك فأن وكالات ترويج الاستثمار تقوم بأستهداف المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة ، ومثال ذلك ما قامت به (الصين) من تخصيص مناطق صناعية لجذب الشركات متعددة الجنسيات من (تايوان ، هونج كونج ، جنوب شرق اَسيا) .

ج – المعيار الديموغرافي :

حيث يتم من خلاله التركيز على جذب الشركات التي تنتمي ادارتها الى نفس جنسية الدولة المضيفة ومثال ذلك قيام الصين بجذب الشركات متعددة الجنسيات التي تدار من قبل الصينيين . وتقوم وكالات الترويج للاستثمار بعملية الاستهداف وذلك من خلال استخدام ادوات ترويجية والتي منها الدعاية والاعلان والتسويق بالهاتف وعبر شبكة الانترنيت والمقابلات الشخصية . ولكي تكون عملية الاستهداف فعالة وناجحة يتطلب من وكالات ترويج الاستثمار ان تقيم علاقات وثيقة مع اصحاب القرار في المؤسسات المسؤولة عن الاستثمار الاجنبي المباشر من أجل التأثير على القرار الاستثماري لصالح دول وكالات الترويج للاستثمار ، فكلما كانت وكالة الترويج للاستثمار تمتلك معلومات كافية عن خطط وظروف المؤسسة المستهدفة كلما كانت قادرة على توفير المعلومات اللازمة وتقديم العروض التنافسية التي تحتاج اليها المؤسسة المستهدفة .

٣ – تيسير أجراءات جذب الاستثمار :

ان طول الوقت اللازم للحصول على التصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار، وتعدد الجهات الحكومية التي يحتاج المستثمر الاجنبي الى التعامل معها ، وانتشار ظاهرة الفساد تعد من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ، وللتغلب على هذه المعوقات عمدت بعض الدول الى تطبيق ما يعرف بالحكومة الالكترونية من أجل زيادة كفاءة الخدمات الحكومية والشفافية وتخفيض كلفة هذه الخدمات ، وذلك بأستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة مثل الانترنيت ، واضافة الى ذلك فان العديد من الدول لجأت الى تطبيق ما يعرف بخدمة الشباك الواحد (One Stop Shop) من أجل مساعدة المستثمرين الاجانب، حيث يتولى اصدار كافة التراخيص والتصاريح للمستثمرين مثل السجلات التجارية وتصاريح التأسيس والتصدير والاستيراد ، حيث تعد هذه الخدمة من أهم الوسائل الفعالة لمعالجة عدم كفاءة الاجهزة الحكومية والروتين عن طريق تقليل الاجراءات اللازمة .

٤ – تقديم خدمات ما بعد الاستثمار :

أن تقديم خدمات ما بعد الاستثمار تساعد المستثمرين الاجانب على مواجهة المشكلات التي تعيق التوسع في التصدير ، كما أن توفير هذه الخدمات يساعد على زيادة القدرة التنافسية للدولة المضيفة مقارنة بالدول الاخرى .

وقد قامت بعض الدول بتنفيذ نظام (Investment Tracking System) الذي يهدف الى متابعة المستثمرين الاجانب في مختلف مراحل الاستثمار منذ بداية تأسيس المشروع الاستثماري الى ما بعد الانتاج ، وذلك من خلال تعيين مندوب يسمى (Case Officer) لكل منطقة من مناطق الاستثمار ، وذلك من أجل متابعة ورصد أهم المشكلات التي تواجه المستثمرين الاجانب وتقديم الحلول لها وكذلك تحسين مناخ الاستثمار .

ومما سبق نلاحظ ، أن عملية استهداف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر على الرغم من إيجابياتها ، الا انها تنطوي على مخاطر تترتب على الدولة المضيفة والتي تتمثل بأحتمال توجيه أنشطة الترويج الى الشركات التي لاتحقق الهدف المرجو منها ، أي الى تلك التي لاترغب في الاستثمار في البلد المضيف مما يعني أهداراً للموارد ، لذلك فأن عملية الاستهداف هي عملية مستمرة وتتطلب من وكالات ترويج الاستثمار تقويماً مستمراً لآدائها على أساس التكاليف والعائد ، وان تكون سياسة الاستهداف واقعية ومبنية على أساس الفهم الواقعي والعميق لمزايا وعيوب البلد المضيف ، أي أن على الدولة المضيفة ان تسعى لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وفقاً لما هو متاح لها من امكانيات .

- الأستنتاجات :-

١ – الاستقرار السياسي يعد متطلباً رئيساً لخلق بيئة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لأن المستثمر الاجنبي لايأتي الى الاستثمار في أي بلد الا بعد أن يطمئن الى النظام السياسي القائم وأمكانية أستقرار ذلك النظام ، حتى لو توفرت جميع عناصر الجذب الاخرى .

٢ – ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة ذات الدرجات الحمائية المرتفعة إزاء الواردات تكون أقل توجهاً للتصدير من ذلك الاستثمار في الدول ذات مستويات حماية أقل .

٣ – ان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة ، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة ، فأن أي أختلال بين العرض والطلب على العملات الاجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف ، وفي حالة زيادة الطلب على العرض فأنه يتم تخفيض سعر الصرف ، أما اذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة ، فان صافي الزيادة في الطلب على العملات الاجنبية الناتج عن الاستثمار الاجنبي المباشر من شأنه أن يؤدي الى تقليل الفائض أو الزيادة في العجز في ميزان المدفوعات .

٤ – الاستثمار الاجنبي المباشر العامل في مصر في معظمه من النوع الباحث عن السوق المحلي ، حيث أن مبيعات شركات الاستثمار الاجنبي المباشر العاملة في مصر في معظمها تتوجه الى السوق المحلية والقليل منها الى السوق الخارجية .

٥ – على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر ، الا أن هناك العديد من العقبات التي تعوق تدفق هذا الاستثمار بالقدر المطلوب .

٦ – تدني فرص العمل التي يوفرها الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك يرجع الى زيادة الكثافة الرأسمالية المصاحبة له ، فضلاً عن ارتفاع متوسط كلفة فرص العمل التي يوفرها الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث تبلغ خمسة اضعاف مثيلتها في مجمل الاقتصاد القومي .

٧ – ان النمو الاقتصادي الذي حققته مصر كان نمواً متذبذباً ولم تحقق مستوويتضح ذلك منى النمو المرغوب فيه اعتماداً على الاستثمار الجذوب ، ويتضح ذلك من خلال تدني نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي ، حيث تدور نسبته حول ١٥% ، الامر الذي يتطلب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر لتغطية الفجوة في الدخرات المحلية من أجل تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه .

٨ – أستحوذ قطاع الصناعة على ثلث الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر ، حيث أحتل المركز الاول ، في حين جاءت المناطق الحرة في المرتبة الثانية ، ثم تلتها القطاعات السياحية ، بعد ذلك جاءت القطاعات التمويلية والخدمية ، في حين جاءت الزراعة في المرتبة الاخيرة .

٩ – أتضح أن الدول النامية هي الاكثر في أصدار القوانين التي تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر ، وعلى الرغم من أنها تحاول أن توفر المناخ الملائم لذلك الا أنها لازالت تعاني من عدم توفر القدرة الكافية لجذب هذا الاستثمار .

١٠ – توضح من خلال بعض محددات الاستثمار أن الاستثمار الاجنبي يبحث عن تلك الدول التي تمتاز برخص تكاليف اليد العاملة بخاصة في الدول النامية بينما أتضح أنه في الدول المتقدمة يوظف في تلك المجالات التي تمتاز اليد العاملة فيها بمهارة عالية سعياً وراء خفض التكاليف وتحقيق الارباح .

- التوصيات : –

١ – ضرورة التزام سياسي من قبل القيادة السياسية العليا ومن مجموع المؤسسات السياسية في الدولة بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي .

٢ – ضرورة الاستمرار في منهج الاصلاح الاقتصادي ، القانوني والاداري ، لخلق مزيد من التحسن في مناخ الاستثمار.

٣ – ضرورة تهيئة الرأي العام على كافة المستويات وبكل الوسائل المتاحة أهمية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والفوائد التي تعود على الشعب من جراء ذلك ، حيث أن وجود رأي عام مساند للبرنامج يعد عاملاً مهماً في تحقيق الاهداف .

٤ – توجيه الاستثمار الاجنبي الى الانشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة ، والتي تترك آثار أيجابية على الاقتصاد المصري .

٥ – الاسترشاد بالمؤشرات الدولية للاستثمار من أجل اصلاح نقاط الضعف في أداء الاقتصاد المصري ٦ – العمل على تشجيع البيئة الاقتصادية التنافسية وبالشكل الذي يجعل السوق المصري أكثر ثباتاً وأستقراراً .

٧ – ضرورة العمل على خلق نوع من التعاون والتنسق التام بين كل من مؤسسات الدولة ، وتوعيتهم بأهمية الاستثمار ضماناً لنجاح السياسة الاستثمارية .

٨ – العمل على تنمية القدرات البشرية ، لتفي بمتطلبات السوق من خلال وضع سياسات جيدة لادارة القوى العاملة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب كماً ونوعاً .

٩ – ضرورة العمل على وجود ضمانات للاستثمار ضد الاخطار غير التجارية .

١٠ – ضرورة وضع ضوابط من قبل الحكومة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر لشراء الشركات وتحديد القطاعات التي ينبغي الحرص في طرحها للبيع لرأس مال خاص أجنبي منعاً للهيمنة والاحتكار.

١١ – يجب ضمان عدم الاضرار بمصالح العاملين وخاصة في المشروعات التي يتم نقل ملكيتها الى القطاع الخاص ، وذلك من خلال تأمين حصولهم على كافة حقوقهم المتعلقة بالاجور والحوافز أو التعويضات أو حقوق تملكهم لحصة من رأس مال للشركات التي يتم خصخصتها .

١٢ – العمل على التوسع في تسهيل بناء القواعد الانتاجية وتعبئة الموارد المحلية وأستخدامها أفضل أستخدام ممكن ، وتطبيق سياسات عاجلة لتحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي عموماً ، وذلك بأيجاد بيئة أقتصادية قوية ومستوى صناعي معقول ونمو زراعي يساعد على تلبية الاحتياجات الاساسية ، والاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة وذلك من أجل أمتصاص البطالة ورفع مستوى المعيشة .

المصادر :-

-أَراس حسين محمود ، الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على أقتصاديات البلدان النامية مع التاكيد على التجربة المصرية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

-أشرف شمس الدين ، تقييم برنامج الخصخصة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أَسيا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٥ .

-الأسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أَسيا ، سياسات جذب الاستثمار الاجنبي والبيني في منطقة الاسكوا ، تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالة الاردن والبحرين واليمن ، الامم المتحدة ، نيويورك ،٢٠٠٣ .

-إكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

-البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٩-٢٠٠٣ .

-جليلة عبد اللطيف علي ، امكانات تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .

-حاتم القرنشاوي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي : عوامل الجذب ومعوقات النمو ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

-زياد رمضان ، مباديء الاستثمار المالي والحقيقي ، الطبعة الرابعة ، الاردن ، ٢٠٠٧ .

-سرمد كوكب الجميل ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ .

-طارق نوير ، سياسة استهداف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والاهداف الانمائية للدول النامية ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

-عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، الجزء الثاني ، بيروت ، ١٩٨١ .
-علي حاتم القريشي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، النجف الاشرف ، ٢٠١٤ .
-علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الاجنبي ، تعاريف وقضايا سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد الواحد والثلاثون ،السنة الثالثة ، ٢٠٠٤ .
-فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
-محمد شريف بشير ، صندوق النقد الدولي والدول النامية الوصفة العلاجية برامج اجبارية ، ٢٠٠١ .
-محمد عبد الشفيع عيسى ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة الخوصصة في البلدان النامية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٩٩ .
-محمود خالد المسافر ، اشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
-معهد التخطيط القومي ، بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيري في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٣ ، مصر ، ١٩٩٨ .
-مفلح محمد عقل ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، الاردن نموذجاً ، مجلة البنوك في الاردن ، العدد العاشر ، الاردن ، ١٩٩٨ .
-منى قاسم ، الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، النشرة الاقتصادية ، العدد ١ ، بنك مصر ، ١٩٩٨ .
-هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢